

Distr.
LIMITED

CEDAW/C/1999/I/L.1/Add.3
27 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة العشرون

١٩ كانون الثاني/يناير - ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩

مشروع التقرير

المقررة: السيدة عائشة فريدي أجار

إضافة

رابعا - النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف
بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

باء - النظر في التقارير

١ - التقارير الأولية

قيرغيزستان

١ - نظرت اللجنة في التقرير الأولي لقيرغيزستان (CEDAW/C/KGZ/1) في جلساتها ٤٠٨، و ٤٠٩، و ٤١٣ المعقودة في ٢٢ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ على التوالي (انظر CEDAW/C/SR.408، 409 و 413).

عرض الدولة الطرف للتقرير

٢ - لدى عرض التقرير، أبلغت ممثلة قيرغيزستان اللجنة بأن التقرير الأولي قد أعدته لجنة خاصة انشئت لهذا الغرض وضمت مسؤولين حكوميين وقانونيين. وأضافت أيضاً أن التقرير قد أعد من خلال عملية مشاورات مع المنظمات غير الحكومية وبمشاركة من هذه المنظمات.

٣ - وقدمت الممثلة وصفاً للأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت البلد منذ إعلان استقلاله في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩١. وأشارت إلى أن الحالة الراهنة تتميز بالتحول نحو اقتصاد السوق

مما كان له أثر سلبي على حالة المرأة. وسلطت الممثلة الضوء على تزايد الفقر بين النساء، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد جميع أشكال العنف ضد المرأة، وانخفاض مشاركة المرأة في صنع القرار، وانعدام المساواة في الحقوق وفي سبل الحصول على الأراضي والائتمانات. لاحظت أن حالة المرأة الريفية تتفاقم بسبب محدودية الهياكل الأساسية والأسوق لبيع المنتجات الزراعية، وزيادة العنف المنزلي، وصعوبة ظروف العمل. وأشارت الممثلة إلى أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة هو من العوامل الإيجابية.

٤ - ووصفت الممثلة التدابير والمبادرات التي اضطاعت بها الحكومة حتى تكفل للمرأة المساواة في الحقوق وتومن سبل النهوض بها. وذكرت الممثلة أنه قد تم اعتماد اثنتين وعشرين معاهد دولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأن المبادئ والمعايير الرئيسية للقانون الدولي قد تجلت في التشريعات المحلية. وأضافت أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان جزء من مناهج الدراسة لكثير من الجامعات والمدارس.

٥ - ووصفت الممثلة دور ومهام مجلس التحليل المتصل بنوع الجنس المنشآ حديثاً. وأوضحت أن المجلس قد اضطلع بتحليل ستة قوانين من منظور يتصل بنوع الجنس وأنه يعتزم استعراض ما يزيد على ٢٠ من القوانين والأنظمة. وذكرت أنه نتيجة للأعمال التي اضطلع بها المجلس، أنشئ في تموز/يوليه ١٩٩٨ في مكتب الرئيس، مجلس السياسات الوطنية المتعلقة بنوع الجنس. وأضافت أن هذا المجلس سيتولى رصد التنفيذ الوطني للمعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦ - وتابعت قائمة إنه، بغية التعجيل بتنفيذ الاتفاقية، تم تصميم برامج وطنية ملموسة تتصل بالاقتصاد والتعليم والرعاية الصحية والفنون، وترمي إلى النهوض بالمرأة، والقضاء على التمييز التشريعي والفعلي ضد المرأة، ويجري حالياً تنفيذ هذه البرامج.

٧ - وأشارت الممثلة إلى أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة كان له دور حافز في قيرغيزستان كما كان عنصراً هاماً في التصديق على الاتفاقية. وأضافت أن تأثير منهاج عمل بيجين كان إيجابياً وأن الحكومة ملتزمة بتنفيذها. ووصفت الممثلة البرنامج الوطني "آيالزات" لفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، الذي يمثل خطة العمل الوطنية لتنفيذ منهاج العمل، ويضم ١١ مجالاً من مجالات الاهتمام الحاسمة بوصفها الأولويات للنهوض بالمرأة. وأشارت إلى أن البرنامج يمول من الميزانية الوطنية.

٨ - لاحظت الممثلة أنه قد تم بمرسوم رئاسي إعلان عام ١٩٩٦ عاماً للمرأة، وأنه قد جرى في شهر آذار/مارس من ذلك العام إنشاء لجنة الدولة للأسرة والمرأة والشباب. وأوضحت أن هذه اللجنة مسؤولة، بالتنسيق مع اللجان الإقليمية الفرعية، عن تنفيذ خطة العمل الوطنية في جميع مناطق البلد السنت.

٩ - وذكرت الممثلة أن حكومتها تولي مزيداً من الاهتمام للتعاون مع المنظمات غير الحكومية فيما يتصل بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ووجهت الانتباه للإسهام الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية في مختلف السياقات، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، وسلّمت بالدور الهام الذي تؤديه هذه المنظمات في إنشاء مراكز للأزمات في جميع مناطق البلد.

١٠ - ولاحظت الممثلة تناقص عدد النساء في مناصب صنع القرار، وأشارت إلى أن النقاش يجري بشأن الأخذ من جديد بنظام الحصص الذي كان قائماً في الماضي.

١١ - واختتمت الممثلة كلامها بتقديم تحليل للخبرات والمقترحات المتعلقة بالتدابير والمبادرات الرامية إلى تعزيز النهوض بالمرأة في جميع القطاعات.

التعليقات الختامية للجنة

مقدمة

١٢ - أعربت اللجنة عن تقديرها لحكومة جمهورية قيرغيزستان التي قدمت تقريراً أولياً يتم بحسن الترتيب والشمول في الوقت المناسب. وأثنت اللجنة على الحكومة للعرض الشفوي الشامل الذي قدمته ولرددوها على الأسئلة التي طرحتها اللجنة.

١٣ - ونوهت اللجنة بالوفد الرفيع المستوى الذي ترأسه رئيسة لجنة الدولة للأسرة والمرأة والشباب والذي قام بعرض التقرير. ولاحظت اللجنة أن التدابير يصف التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل تنفيذ منهاج عمل بيجين.

الجواب الإيجابية

١٤ -أشادت اللجنة بقيرغيزستان لتصديقها على عدد كبير من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تم التصديق عليها دون تحفظات، وذلك في فترة عصيبة يتم فيها التحول نحو اقتصاد السوق، وتتسم بالتغيير الاجتماعي والسياسي السريع. وأشادت اللجنة كذلك بترجمة نصوص المعاهدات التي تم التصديق عليها إلى اللغة القيرغيزية وغيرها من اللغات المستخدمة في قيرغيزستان، بما في ذلك اللغة الروسية والأوزبكية. وفي هذا السياق، أعربت اللجنة عن تقديرها لما أبدته الحكومة من عزم على تنفيذ الاتفاقية.

١٥ - وأشادت اللجنة أيضاً بقيرغيزستان لقيامها بإدماج أحكام المعاهدات التي صدقت عليها في قوانينها المحلية الأساسية، بما فيها القانون الجنائي، والقانون المدني، وقانون العمل، وقانون حماية حقوق المستهلك. وأعربت اللجنة أيضاً عن الارتياح لما بلغها من وجود خطط لاستعراض قوانين أخرى من منظور يتصل بنوع الجنس.

١٦ - وفضلاً عن ذلك، نوهت اللجنة أيضاً بإدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لكثير من الجامعات والمدارس.

العوامل والصعوبات المؤثرة في تنفيذ الاتفاقية

١٧ - ترى اللجنة أن من العوائق الرئيسية التي تحول دون تنفيذ الاتفاقية ظروف الفقر والبطالة السائدة وكذلك الآثار السلبية الواقعة على المرأة من جراء التغير الاجتماعي والسياسي السريع.

١٨ - وترى اللجنة أيضاً أن استمرار وجود ثقافة أبوية قوية تشدد على الأدوار التقليدية للمرأة والرجل يعتبر هو أيضاً عائقاً لتنفيذ الاتفاقية.

مجالات الاشتغال الرئيسية والتوصيات

١٩ - وتشدد اللجنة على ضرورة فهم التمييز ضد المرأة بوصفه ظاهرة متعددة الجوانب تنطوي على التمييز غير المباشر وغير المقصود فضلاً عن التمييز المباشر والمقصود. وهذا شرط لا بد من توفره لإحراء تحاليل شاملة وللقضاء الفعلي على التمييز ضد المرأة بحكم القانون وفي الواقع على السواء.

٢٠ - وتوصي اللجنة بإدراج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في كافة السياسات الوطنية المعتمدة، وتحث الحكومات على كفالة الإنفاذ العملي لهذا المبدأ من خلال التعليم، ووسائل الإعلام، وحملات التوعية. وينبغي توجيه هذه الجهود إلى التصدي لكل من التمييز المقصود وغير المقصود.

٢١ - وتعرب اللجنة عن الاشتغال فيما يتعلق بموارد الميزانية والموظفين المتاحة حالياً للأالية الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة، وذلك بالمقارنة مع دورها ووظائفها.

٢٢ - وتوصي اللجنة بتعزيز الآلية الوطنية عن طريق زيادة المخصصات في الميزانية ومن الموظفين بغية تأمين الاشتغال الفعال لهذه الهيئة على الصعيد الوطني. وهي توصي بالاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في هذا السياق.

٢٣ - وتوصي اللجنة كذلك بأن تتضمن كافة البرامج الوطنية الرامية إلى تعزيز النهوض بالمرأة آليات لتقدير نطاق تنفيذها ومدى فعاليتها والنطاق الذي يبلغه تأثيرها.

٢٤ - وتعرب اللجنة عن القلق من أنه لم يتم بذل أي جهود لاستخدام التدابير الخاصة المؤقتة، على النحو المتواхى في المادة ٤ من الاتفاقية، لتحسين حالة المرأة في مجالات متنوعة.

٢٥ - وتوصي اللجنة بالأخذ بنظام التدابير الخاصة المؤقتة، وفقاً للمادة ٤ من الاتفاقية في هذا السياق.

٢٦ - ويساور اللجنة بالقلق بشأن الانتشار السائد لثقافة سلطات الأب والتشديد القوي على الأدوار التقليدية للمرأة بوصفها أما وزوجة، فضلاً عن نزعة عودة المرأة القرغيزية إلى ممارسة الأعمال التقليدية. وتلاحظ اللجنة بقلق خاص أن التقرير الأولي، حين يشير إلى دور المرأة بوصفها مسؤولة عن كسب قوت الأسرة، يمكن أن يضفي الشرعية على قوالب نمطية قائمة.

٢٧ - وتحث اللجنة الحكومة على اعتماد طائفة من التدابير، بما فيها تدابير التثقيف الجماهيري الشامل وحملات وسائل الإعلام، للقضاء على الأنماط التقليدية لدور الرجل والمرأة.

٢٨ - وتشعر اللجنة بالفزع للزيادة في جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الاغتصاب من جانب العصابات. وللجنة قلقة أيضاً من أن تركيز التقرير الأولي يقع على العنف الجنسي، لا على العنف القائم على نوع الجنس بصورة عامة.

٢٩ - وتوصي اللجنة بأن تكون جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس مجال تركيز لا هتمام فائق. وهي توصي بتعزيز التدابير الشاملة لمنع العنف ولدعم الضحايا من النساء، بما في ذلك زيادة توعية المسؤولين عن إنفاذ القانون بمسائل نوع الجنس وتدريبهم. وتوصي اللجنة بجمع بيانات شاملة ومبنية متعلقة بالجنس ومعلومات بشأن مسألة العنف ضد المرأة. وفي ضوء الصلات بين العنف والفقر، توصي اللجنة باعتماد تدابير تهدف إلى تحسين المركز الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك التدريب التكميلي على المهن المدرة للدخل.

٣٠ - وتوصي اللجنة، بالقيام، في المناطق الحضرية والريفية، على السواء، بتوسيع شبكة مراكز الأزمات وإنشاء خدمات استشارية لتوفير المساعدة الطبية الالزمة للنساء ضحايا العنف.

٣١ - ويساور اللجنة القلق إزاء الزيادة في إدمان الكحول والمخدرات إلى حد أن أصبح ذلك الإدمان مصدراً لمشاكل صحية فضلاً عن العنف ضد المرأة في كل مكان.

٣٢ - وتشعر اللجنة بالقلق لتصنيف السحاق بوصفه جريمة جنسية في القانون الجنائي.

٣٣ - ويوصى بإعادة تحديد مفهوم السحاق لكي يعتبر توجهاً جنسياً وبالغاء العقوبات التي تفرض على من يمارسه.

٣٤ - ويساور اللجنة بالقلق من الزيادة في البغاء والاتجار بالنساء وعتبرها ظاهرة متصلة بالفقر وعدم توفر العمالة فضلاً عن عدم اتخاذ تدابير وطنية فعالة لمنع تنامي كل هذه الممارسات.

- ٣٥ - وتحوصي اللجنة، ببذل مزيد من الجهد للتعاون مع بلدان أخرى للقبض على المتاجرين بالنساء ومعاقبتهم. وتحوصي أيضاً بالشروع في اتخاذ تدابير محلية لمكافحة الآثار السلبية المترتبة على برامج التكيف الهيكلي وإتاحة فرص العمالة والتدريب لفئات النساء الضعيفة.
- ٣٦ - وتلاحظ اللجنة ببالغ القلق المشاركة المنخفضة من المرأة في هيئات اتخاذ القرار وكذلك في الميادين غير التقليدية.
- ٣٧ - وتحوصي اللجنة بأن تنظر الحكومة في اعتماد طائفة عريضة من التدابير، بما فيها نظام الحصص، لتحسين تمثيل المرأة في النشاط السياسي وفي ميادين أخرى غير تقليدية.
- ٣٨ - وتشعر اللجنة ببالغ القلق إزاء الحالة الاقتصادية للمرأة، التي تتميز بزيادة عدد النساء اللائي يعيشن في فقر والعاطلات عن العمل.
- ٣٩ - وتحوصي اللجنة بالنظر في بعد الفقر المتعلق بنوع الجنس لدى تصميم وتنفيذ كافة السياسات الرامية إلى القضاء على الفقر.
- ٤٠ - واللجنة قلقة جداً بشأن ظروف العمل والأمن الوظيفي للعدد المتزايد من النساء اللائي ينتقلن حالياً إلى العمل في القطاع غير الرسمي بصفة وكيلات فيما أصبح يشار إليه بتسمية "اقتصاد حقيقة المرأة" أو "اقتصاد المرأة المكوك".
- ٤١ - وتحوصي اللجنة باعتماد تدابير شاملة لتحسين المركز الاقتصادي للمرأة، وبصورة خاصة من خلال توسيع نطاق برامج الائتمانات الصغيرة بمشاركة المصارف التجارية والزراعية بغية تأمين عمالة مربحة ومأمومة للمرأة. وهي تحوصي كذلك باتخاذ خطوات لإدماج المرأة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.
- ٤٢ - وتحوصي اللجنة بالتماس مساعدة دولية لتعزيز المكانة الاقتصادية للمرأة وتشجيع الاتصال الوثيق بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- ٤٣ - واللجنة منشغلة بحالة صحة المرأة ولا سيما الزيادة في عدد وفيات الأم وفي حالات اعتلالها، فضلاً عن المعدلات المرتفعة لوفيات الأطفال الرضع، واستخدام الإجهاض كطريقة لمنع الحمل.
- ٤٤ - وتحوصي اللجنة باعتماد برامج شاملة لتنظيم الأسرة، وكذلك تدابير لضمان لا يعتبر الإجهاض وسيلة من وسائل منع الحمل.
- ٤٥ - وتلاحظ اللجنة مع القلق أن تعدد الزوجات، رغم أنه ممنوع بحكم القانون، يمارس في بعض المناطق.

٤٦ - ويوصى باتخاذ تدابير فعالة، فيما يتعلق بتنفيذ القوانين القائمة وبرامج تثقيف الجمهور، لتبديل القيم التقليدية المؤيدة لنظام تعدد الزوجات، وذلك بغية القضاء تماماً على هذه الممارسة.

٤٧ - وتحوصي اللجنة بتأمين مشاركة فعلية من المنظمات غير الحكومية لدى إعداد تقرير قيرغيزستان المقبل بإتاحة التقرير على نطاق واسع لمجتمع المنظمات غير الحكومية.

٤٨ - وتطلب اللجنة نشر هذه التعليقات الختامية، على نطاق واسع في قيرغيزستان لكي يكون شعب قيرغيزستان، ولا سيما المسؤولون الإداريون في الحكومة والسياسيون، مدركين للخطوات الواجب اتخاذها لتأمين المساواة للمرأة في الواقع. وتطلب اللجنة أيضاً أن تواصل الحكومة نشر الاتفاقية، والتوصيات العامة للجنة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، على نطاق واسع وبصورة خاصة في أوساط منظمات المرأة وحقوق الإنسان.
